

الحد من عمالة الأطفال في الوظائف الخطيرة المحددة في الأردن

ورقة حقائق للشراكة بين منظمة تمكين، الأردن و البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية

سيؤمّن المشروع أبعثًا بيئة داعمة وحاضنة للأطفال والوالدين والموظفين من خلال جلسات توعية والمناقشات الجماعية المركرة حول العمل اللائق، بعية إشراك الوالدين والموظفين في ظروف عمل الأطفال والأساليب المعقولة لمعالجة الأنواع المختلفة من الانتهاكات التي قد يتعرض الأطفال لها. ستشمل بعض الجلسات نشاطات تسمح للأطفال بالتعبير عن أنفسهم مثل المسرح التفاعلي، ونشاطات أخرى.

2. "إطار وطني لمكافحة عمالة الأطفال" مُحسّن ومُعتمَد، بدعم من أعضاء الائتلاف الفاعلين

ستدعم منظمة تمكين ترسيخ القوانين التي تمنع عمالة الأطفال في قطاعات خطيرة عبر تطوير إطار وطني معدّل للحدّ من عمالة الأطفال وفرض تطبيق أكثر صرامة للعقوبات الجزائية كتدبير احترازي. كذلك، ستشجّع منظمة تمكين الاستشارات بين المؤسسات الحكومية المساهمة، بما فيها وزارات عدّة، لمراجعة الإطار الوطني الحالي وحشد ائتلاف من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين الذين لديهم الخبرات التقنية المختصة لصياغة مسودة إطار جديد.

المدة: 2020 - 2022

الميزانية: 1,328,910 يورو

المنطقة الجغرافية: محافظات عمّان، والمفرق، وإربد، مع

احتمال توسّع في الجنوب

مجال عمل البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية: الحماية

المستفيدون المباشرون:

- 2,820 طفلًا عاملاً (70% منهم من اللاجئين السوريين، 30% منهم من الأردنيين – 70% رجال، 30% نساء)
- 760 أسرة طفل عامل
- 300 موظف في مؤسسات حكومية تشمل وزارات العمل، والتنمية الاجتماعية، ووزارة العدل والأمن العام
- 30 موظفًا في منظمات مجتمعية
- 40 صحفيًا

الأهداف والأنشطة

يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى تعزيز القدرات الوطنية للتوصّل إلى بيئة معرزة تحمي الطفل وتمنع عمالة الأطفال. ستعمل منظمة تمكين بهدف تحقيق نتيجتين محدّتين:

1. استجابة المساهمين المعنيين في المجتمعات المستهدفة لانتهاكات محدّدة لعمالة الأطفال بموجب القوانين الخاصة بذلك

تسعى منظمة تمكين إلى دعم المساهمين الحكوميين المعنيين والمنظمات المجتمعية في المجتمعات المستهدفة لتحديد مسائل عمالة الأطفال والاستجابة لها من خلال خدمات تؤمّن المنظمات الشريكة، وعبر الخدمات القانونية والإحالات. كذلك، ستدرّب المؤسسة 300 موظف حكومي على عمالة الأطفال وقطاعات خطيرة، وستضع أطرًا وطنية ودولية لحقوق الطفل ولمكافحة الاتجار بالبشر. ستعطي المؤسسة أيضًا تدريبًا لـ 40 موظفًا إعلاميًا لتوعيتهم حول عمالة الأطفال، والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمنع الاتجار بالبشر. أمّا الهدف الأسمى، فهو تشجيع الصحفيين على إجراء تقارير معمّقة، وتحقيقات، ومقالات، وأفلام وثائقية، وتسليط الضوء على قضايا عمالة الأطفال في البرامج التليفزيونية والإذاعية. سيتمّ تدريب المنظمات المجتمعية أيضًا على عقد جلسات توعية تستهدف مجتمعاتها المحلية وإحالة الحالات التي تحتاج إلى مساعدة قانونية أو أي دعم آخر قائم على آلية طريق الإحالة التي سيجري تطويرها لهذه الغاية.